الحياة
AL HAYAT

تجريبي

القطاع المصرفي الأردني في وضع

الثلاثاء، ١٠ مارس/ آذار ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

عمان - نورما نعمات

آخر تحديث: الـ

أكد المدير العام لجمعية المصارف في الأردن عدلي قندح، أن الجهاز المصرفي ‹ الأخطار والتحديات التي تواجهه». ولفت في حديث إلى «الحياة»، إلى أن الأزمة الاقتصاد الأردني نتيجة الركود الحاصل في العالم».

وبالنسبة إلى المصارف وأعمالها، أشار إلى «ظهور بعض الآثار السلبية لأزمة ا الديون نتيجة تعثر بعض الشركات الكبرى التي كانت تقترض مبالغ مالية كبيرة». بجدولة الديون ما جعل نسبتها المتعثرة بالنسبة إلى القروض الإجمالية في تحسن المئة، إذ رُصدت لها مخصصات كافية نسبتها 80 في المئة من الديون المتعثرة الإ وفقاً للمعيار العالمي «يبقى ضمن الحدود الآمنة في حال لم يتجاوز 10 في المئة ه

وأعلن قندح أن الجهاز المصرفي «يشكل نحو 90 في المئة من حجم القطاع المال يجعل العبء كبيراً عليه لأنه الممول الرئيس للاقتصاد». وأشار إلى أن موجودات

والودائع 30.3 بليون، فيما وصلت التسليفات إلى 19.3 بليون».

وشدد على أن «وضع المصارف البالغ عددها 25، منها 16 أردنية و7 عربية ومد منها مشاكل جذرية». ولفت إلى أنها «تُنشأ بموجب القانون كشركات مساهمة عا وأوضح أن هذه المصارف «منفتحة على السوق الخارجية».

وعن العلاقة مع البنك المركزي، اعتبر أنها «ممتازة»، إذ إن البنك المركزي «ع والتعاون مستمر». ولم يغفل تسجيل «تباطؤ في نمو التسهيلات مقارنة بالسنوات الاقتصادي الذي يشهده الأردن والعالم عموماً».

وأعلن قندح أن البنك المركزي «تبنى سياسات غير تقليدية بهدف تحريك القطاع السياسة المالية في المقابل مكبلة الى حد كبير بسبب المديونية وعجز الموازنة، م مشاريع ضخمة تساعد في تحريك الاقتصاد».

ولاحظ أن انخفاض أسعار النفط عالمياً «كان له أثر واضح على الاقتصاد كون ا في مجال الطاقة، بالتالي كان لهذا التراجع أثر على خزينة الدولة نتيجة تقلّص كلف البترول والكهرباء». ولاحظ أن ذلك «انعكس مباشرة على فاتورة الواردات النفط الميزان التجاري، كما انخفض العجز في الحساب الجاري وكذلك التجاري». ولم مزيداً من تقلّص معدلات التضخم المتدنية التي بلغت في الشهر الأول من العام الـ الخزينة جزءاً من إيراداتها الناتجة عن ضريبة المبيعات وتلك المفروضة على الب

وعن انعكاسات انخفاض أسعار النفط على قطاع المصارف، أفاد بأن «هدف البن النقدي ومعدلات متدنية للتضخم، وتنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي البنوك المركزية على اتباع سياسة نقدية مسهّلة عبر تشجيع المصارف على خفض على التسهيلات الائتمانية ومنح قروض أكثر، بالتالي تحريك الاقتصاد».

وتطرق قندح إلى التحديات التي تواجه هذا القطاع، مؤكداً أن «أكبر تحد يتمثل بال مشيراً إلى أن «قيمة الفائض تختلف يومياً بسبب وجود إقراض واستيراد وتصدير بلايين».

ولم يغفل وجود قطاعات «تحتاج إلى تمويل كالشركات الصغيرة والمتوسطة والك للشباب والمرأة وصناديق المرأة».

ومن التحديات الأخرى، لفت قندح إلى «التعامل مع المعايير الدولية التي تضعها ا الجهات الرقابية كالبنك المركزي». واعتبر أن الديون المشكوك فيها تمثل «تحدياً انخفاض النسبة»، وقال: «كانت النسبة 17 في المئة عام 2002 ، فيما تسجل حالياً خفضها إلى أقل ما يمكن».

ورأى أن «الاستقرار السياسي في المنطقة يشكل تحدياً كبيراً»، لافتاً إلى أن «الا ليس بعيداً من كل هذه الأحداث، ما يؤثر في شكل ملحوظ على الوضع الاقتصادي

المحلية والخارجية».

58